# السياسات الاجتماعية الموجهة للشباب في تركيا خلال العقدين الماضيين

جنك بياز*

**ملخص**: تقدّم هذه الدراسة التي تبحث في السياسات والخدمات الموجهة إلى الفئة العمرية الشابة في تركيا على مدى أكثر من عشرين عامًا- تفسيرات حول مفهوم الشباب، وتقدّم كذلك معلومات حول طبيعة السكان الشباب في تركيا وفي الدولة العثمانية، ويشرح ويحلّل السياسات والخدمات الموجهة إلى الشباب في إطار الجامعات والوزارات المعنية، ولاسيما وزارة الشباب والرياضة، ووزارة الأسرة والخدمات الاجتماعية. ويقدّم اقتراحات تتجاوز السياسات التي تحقق تنفيذها على مدى أكثر من عشرين عامًا التي لا تزال مستمرة حتى الآن، وتؤكد أهمية مشاركة الشباب بشكل فعال في العمليات ذات الصلة بوضع السياسات وتقديم الخدمات.

**الكلمات المفتاحية**: الشباب، السياسة الاجتماعية، وزارة الشباب والرياضة، التطوع.

* جامعة إسطنبول مدنيات، تركيا.

# Youth-Oriented Social Policies in Türkiye in the Last Two Decades

CENK BEYAZ*

ORCID NO:0000-0001-5012-9839 cenkbeyaz@ktu.edu.tr

**ABSTRACT**: *This study, which examines the policies and services directed at the youth population in Türkiye over the past two decades, offers interpretations of the concept of youth. It also provides information about the characteristics of the young population in both Türkiye and the Ottoman Empire. Youth-related policies and services are discussed within the framework of relevant institutions, particularly universities, the Ministry of Youth and Sports, and the Ministry of Family and Social Services. The study presents proposals that go beyond the policies implemented over the past twenty years and that are still ongoing. It emphasizes the importance of active youth participation in policy-making processes and service provision.*

***Keywords***: *Youth, Social Policy, Ministry of Youth and Sports, Volunteering.*

* Istanbul Medeniyet University, Türkiye.

رؤيـــة تركيـــة
2025-(3/14)
119 - 152

Received Date: 09 / 06 / 2025 • Accepted Date: 13 / 08 / 2025



DOI:10.36360/1560-014-003-006

## مقدمة

تتمتع تركيا، من حيث موقعها الجغرافي، بسكان شباب مقارنة بالعديد من دول المنطقة. قد يبدو هذا الأمر في البداية ميزة كبيرة، ولكن عند النظر إلى السياسات التي يجب تطويرها لتلبية احتياجات الشباب في أكثر مراحل حياتهم نشاطًا، يتضح أن هناك مسؤولية كبيرة تقع على عاتق المجتمع، ولاسيّما صانعي القرار.

الشعور بهذه المسؤولية وصل إلى درجة أن المؤسسات الحكومية المعنية تحاول وضع سياسات وفقًا لعدد السكان الشباب الذين يعيشون داخل حدود البلاد وخصائصهم الديموغرافية. ولكن قبل صياغة السياسات وتحويلها إلى أفعال، يجب تصنيف مراحل الحياة المحددة. وفي هذا الصدد، يُشار إلى مراحل الطفولة والشباب والشيخوخة باعتبارها المراحل الأكثر عمومية في حياة الإنسان.

وفي ظل هذه الظروف، تكتسب طبيعة السياسات الاجتماعية الموجهة إلى الشباب في تركيا أهمية كبيرة؛ لذا كان وضع السياسات الاجتماعية الموجهة إلى الشباب على مدى أكثر من عشرين عامًا موضوعًا أساسيًّا في هذه الدراسة.

## الخطوط العريضة للشباب

يجب أولاً تحديد الفئة العمرية التي تندرج تحت مرحلة الشباب، ثم من المناسب تناول وضع السكان الشباب وأمثالهم في تركيا. تحدد العديد من المؤشرات والتصنيفات العمرية التي تعتمدها المنظمات الوطنية والدولية مراحل الحياة هذه. تُعَدّ الطفولة هي الفترة العمرية من 1 إلى 18 عامًا.[1] أما مرحلة الشباب، التي تُعرف بأنها مرحلة انتقالية بين الطفولة والبلوغ، فتشمل بشكل عام الفترة العمرية من 15 إلى 29 عامًا.[2] أما مرحلة الشيخوخة، فهي تُعَدّ بشكل عام هي الفترة التي تبدأ من سن 65 عامًا.[3]

على الرغم من أن مراحل الحياة محددة بالأعمار، إلا أنه لا يمكن الحديث عن التكافؤ بين الشباب في العمر نفسه عند أخذ العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية وغيرها في الحسبان. إلى جانب الفروق الرسمية، تختلف التصورات المتعلقة بالشباب من بلد إلى آخر، بل ومن منطقة إلى أخرى داخل البلد نفسه. ومن هذا المنطلق، لا تكفي الحدود العمرية لتصنيف الشباب على أنهم فئة متجانسة.

في الواقع، يمكن للشباب ذوي الخصائص والظروف المختلفة جدّا أن يعيشوا معًا في نفس المدينة والبلد والعالم. وفي هذا الصدد، هناك الشباب في مرحلة التعليم (الشباب الطلاب)، والشباب خارج التعليم النظامي (الشباب غير الملتحقين بالمدارس)، والشباب

العاملون، والشباب في المناطق الريفية، والشباب العاطلون عن العمل، والشباب غير الملتحقين بالتعليم أو العمل «NEET»[4]، والشباب الذين يؤدون الخدمة العسكرية، والشباب الذين يعيشون في الأحياء الفقيرة، والشباب في المدن الكبرى، والشباب من الثقافات الفرعية، والشباب الرقمي، والشباب على وسائل التواصل الاجتماعي، والشباب ذوو الإعاقة، والشباب المجرمون، والمحكوم عليهم، والمعتقلون (الشباب الذين انجرفوا إلى الجريمة)، والشباب المغتربون في الخارج، والشباب العائدون من الخارج. ومع ذلك، قد يتمتع الشباب المنتمون إلى فئة عمرية معينة ببعض الحقوق والمزايا بحسب البلد الذي يعيشون فيه.

## الشباب

من أجل تطوير سياسات موجهة لهذه الفئات العمرية، من الضروري أولاً معرفة الخصائص الديموغرافية لهذه الفئات العمرية. وفقًا لبيانات هيئة الإحصاء التركية (TÜİK) عام 2024، يبلغ عدد الشباب في الفئة العمرية 15–24 عامًا 12 مليونًا و763 ألفًا و159 نسمة. وهذا يمثل 14.9 % من إجمالي السكان (85 مليونًا و664 ألفًا و944). 51.2 % من هذه الفئة العمرية من الذكور، و48.8 % من الإناث. أما نسبة الشباب بحسب الفئات العمرية فهي: 30.5 % للفئة العمرية 15–17 سنة، و19.9 % للفئة العمرية 18–19 سنة، و28.8 % للفئة العمرية 20–22 سنة، و20.8 % للفئة العمرية 23–24 سنة.

الرسم البياني 1. نسبة الشباب إلى إجمالي السكان وتوقعاتها (1950–2100)

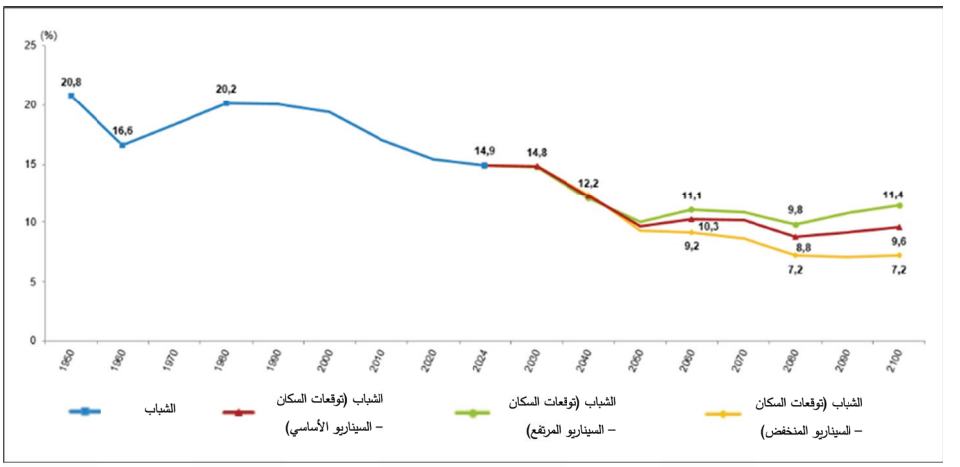


**المصدر: TÜİK) 16.05.2025)، إحصاءات الشباب، 2024، (عبر الإنترنت)**

**https://data.tuik.gov.tr/Bulten/Index?p=Istatistiklerle-Genclik-202454077-.**

تقوم هيئة الإحصاء التركية (TÜİK) في السنوات الأخيرة بتطوير توقعات سكانية بناءً على ثلاثة سيناريوهات: أساسي، ومنخفض، وعال. وبناءً على ذلك، تبلغ نسبة السكان الشباب في السيناريو الرئيس 14.8 % في عام 2030، و12.2 % في عام 2040، و10.3 % في عام 2060، و8.8 % في عام 2080، و9.6 % في عام 2100؛ وفي السيناريو المنخفض، ستبلغ النسبة 14.8 % في عام 2030، و12.4 % في عام 2040، و9.2 % في عام 2060، و7.2 % في عامي 2080 و2100؛ وفي السيناريو المرتفع، من المتوقع أن تبلغ النسبة 14.8 % في عام 2030، و12 % في عام 2040، و11.1 % في عام 2060، و9.8 % في عام 2080، و11.4 % في عام 2100 (الرسم البياني1).

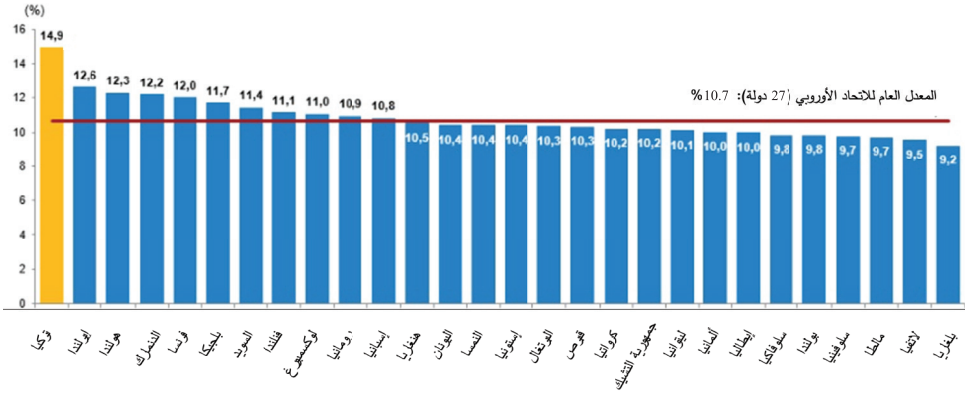


**المصدر: 16.05.2025 (TUİK)، إحصاءات الشباب، 2024، (عبر الإنترنت)**
**https://data.tuik.gov.tr/Bulten/Index?p=Istatistiklerle-Genclik-202454077-.**

ومع ذلك، على الرغم من توقعات انخفاض عدد السكان الشباب في المستقبل، فإن نسبة السكان الشباب في تركيا حاليًا أعلى من نسب السكان الشباب في دول الاتحاد الأوروبي (الرسم البياني2).

## تطور قضية الشباب من العهد العثماني إلى الجمهورية التركية

تعود قضية الشباب في تركيا إلى ما قبل العهد الجمهوري حيث كانت السمات البارزة لحركات الشباب في الدولة العثمانية، التي كانت تظهر عادة في إطار مجتمعات معينة، تقتصر على مجالات مثل التعليم والرياضة والسياسة. كانت حركات الشباب التركي، التي ظهرت بأسماء ومحتويات مختلفة منذ القرن التاسع عشر، واحدة من أبرز تشكيلات الشباب في الفترة التي سبقت الجمهورية فيما يتعلق بموضوع الشباب.

أما بعد إعلان الجمهورية فيمكن القول: إن سياسات الشباب أصبحت أكثر كثافة. عند النظر إلى الماضي والحاضر، يمكن ملاحظة أن الأهمية والقيمة الممنوحتين للشباب تزدادان يومًا بعد يوم. مع زيادة تنقل الناس بين الأماكن، تزداد تفاعلاتهم الاجتماعية، ونتيجة لذلك، تزداد الجهود المبذولة من أجل حياة أفضل. خلال فترة انتقال تركيا إلى نظام التعددية الحزبية، خاصة بعد فترة الحكم الحزبي الواحد، وبالتوازي مع هذه الفترة، خلال السنوات التي حاولت فيها تركيا التكيف سياسيًّا واقتصاديًّا واجتماعيًّا مع النظام العالمي الجديد بعد الحرب العالمية الثانية، زادت حركة الهجرة الداخلية والخارجية من هذا النوع من التفاعلات. ونتيجة للهجرة من الريف إلى الحضر وحركة المغتربين، أدرك أولئك الذين تمكنوا من الحصول على حياة أفضل وتعليم وصحة وفرص مماثلة- أن الأجيال القادمة يمكنها الحصول على حياة أفضل من خلال التعليم والتدريب.

> **"كان شباب فترة الحزب الواحد يُنظر إليهم على أنهم مجموعة سيُعهَد إليها بالدولة القومية حديثة العهد، وستحافظ على قيم الجمهورية الجديدة إلى الأبد وستنقلها إلى الأجيال القادمة"**

بالإضافة إلى الجهود الفردية المبذولة من أجل الشباب، أولت الكوادر التي أسست الجمهورية نفسها أهمية كبيرة للشباب. في الواقع، كان شباب فترة الحزب الواحد يُنظَر إليهم على أنهم مجموعة سيُعهَد إليها بالدولة القومية حديثة العهد، وستحافظ على قيم الجمهورية الجديدة إلى الأبد وستنقلها إلى الأجيال القادمة. ومن هنا، جرى تحديد الفترة التي بدأت مع تأسيس الجمهورية حتى الانتقال إلى الحياة متعددة الأحزاب على أنها المرحلة الأولى من شباب الجمهورية. خلال هذه الفترة، أَوْلت الجمهورية أهمية خاصة لتعليم الشباب، وزيادة معدل الإلمام بالقراءة والكتابة، وتوفير القوى العاملة المؤهلة، وبناء صورة للشباب تتوافق مع المبادئ التأسيسية للجمهورية الجديدة.

وكما هو الحال في العديد من القضايا التي حدثت في تركيا، يجب الاعتراف بأن الخلفية السياسية لتركيا لها أهمية حاسمة في محاولة تصنيف الشباب إلى فترات. وفي هذا السياق، يمكن أن يستمر التصنيف الأول للشباب، الذي يمكن حصره في الفترة من تأسيس الجمهورية، أي بداية فترة الحزب الواحد، إلى الانتقال إلى الحياة متعددة الأحزاب، حتى انقلاب 12 سبتمبر 1980. إذ كان للانقلابيْنِ اللذينِ وقعا خلال هذه الفترة

(27 مايو 1960 و12 سبتمبر 1980) والمذكرة العسكرية (12 مارس 1970) تأثير حاسم في السياسة والبنية الاجتماعية والاقتصاد والعديد من العناصر الأخرى في تلك الفترة. بعد انقلاب 1960، وبتأثير الحركات الطلابية في العالم (أحداث مايو 1968)، شهدت تركيا ازديادًا في الحركات الشبابية. ويمكن تصنيف السمات العامة للفترة الثانية من الشباب، التي يمكن تصنيفها بشكل عام على أنها الفترة بين بدء الحياة متعددة الأحزاب وانقلاب 1980، على أنها فترة برزت فيها الانتماءات الأيديولوجية، وبرزت فيها شباب متمرد ومناهض للنظام.

أما الفترة التالية، فهي تتمثل في عملية تعود إلى العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، حيث يُقال: إن الشباب ابتعدوا عن السياسة، وحلّت العادات السيئة واللامبالاة محلّ الأفكار المثالية. ومنذ تلك السنوات، لم يتم إجراء تصنيف واضح ومحدد للشباب. في الآونة الأخيرة، يمكن القول: إن تصنيفًا أكثر وضوحًا من نوع أجيال X وY وZ قد انتشر. يبدو من الممكن تأكيد أن إجراء تصنيف من هذا النوع يتوافق مع هدف إجراء تصنيف أو تقسيم موحد وعالمي، لا يقتصر على البلدان من حيث أسباب وسائل الاتصال الجماهيري ونتائجها.

في حين أن هذا النوع من التقسيم الزمني يسهّل النظر إلى الشباب على المستوى الكلي، فإنه قد يجعل من الصعب إدراك حالات الشباب التي قد تشكل استثناءً على المستوى الجزئي. ولذلك، يجب أن يشارك العديد من الفاعلين في تطوير السياسات المتعلقة بالشباب وتطبيقها. في هذا الصدد، تتولى الحكومات والوزارات المنتخبة، وكذلك البلديات والجامعات ومنظمات المجتمع المدني- مهامّ مهمة قبل وضع سياسات الشباب وبعده. ومن ثَمّ، ستركز هذه الدراسة على أحد العناصر الأكثر أهمية في سياسات الشباب، وهو (الفاعلون)، وستقدّم معلومات مفصلة عمّا تحقّق القيام به في تركيا على مدى أكثر من عشرين عامًا في مجال السياسات الاجتماعية الموجهة للشباب. في هذا السياق، ستتناول الدراسة بالبحث والتحليل السياسات التي طورها ونفذها حزب العدالة والتنمية من أجل الشباب خلال فترة 20 عامًا.

## السياسات الموجهة للشباب

تتضمن وثائق مثل برامج الحكومة وخطط التنمية وتقارير الأنشطة والخطط الإستراتيجية وبيانات الانتخابات الخاصة بقادة الأحزاب السياسية المنتخبين ومسؤوليها التنفيذيين سياسات موجهة للشباب. وبالمثل، فإن الأحزاب السياسية الأخرى لديها خطط وبرامج وسياسات موجهة للشباب. وتبرز في هذه الخطط والبرامج بشكل عام قضايا مثل التوظيف والبطالة والتعليم والسكن وريادة الأعمال والرفاه الاجتماعي في تركيا. والأمر المهمّ حقًا هو مدى تحقيق العناصر الواردة في هذه الخطط والبرامج. ولهذا السبب، فإن التركيز في هذه الدراسة سيكون على الإجراءات الملموسة التي اتخذتها وزارة الشباب والرياضة، وغيرها من الوزارات التي قد تكون طرفًا في السياسات المتعلقة بالشباب، والمؤسسات التعليمية، والإدارات المحلية.

## السياسات تجاه الشباب في الجامعات

بالإضافة إلى سياسات الوزارات والإدارات المحلية المتعلقة بالشباب التي أصبحت أكثر وضوحًا، فإن مراكز البحث والتطبيق التي أنشأتها الجامعات الموجهة إلى الشباب- لها دور فعال في تنويع سياسات الشباب ونشرها.

في هذا السياق، يوجد في الجامعات ما مجموعه 21 مركزًا لبحوث وتطبيقات الشباب. على الرغم من أنه من غير الممكن وضع إطار واضح لأنشطة هذه المراكز، إلا أن المشكلات المتعلقة بالميزانية والتشغيل التي تواجهها المراكز في تركيا بشكل عام قد تكون مشابهة لتلك التي تواجهها مراكز بحوث وتطبيقات الشباب.

## الوزارات والشباب

تُعَدّ الوزارات من أكثر أجهزة التنفيذ تأثيرًا في الهيكل الإداري في تركيا، وهي تضع السياسات في مجالات الإدارة والخدمات. نظرًا لامتلاك تركيا عددًا أكبر من السكان الشباب مقارنة بالعديد من البلدان في منطقتها، وتزايد الاهتمام بالشباب يومًا بعد يوم مقارنة بالماضي، والاستثمار في مستقبل المجتمع، وأغراض أخرى مماثلة، تعمل العديد من الوزارات على تطوير سياسات تتعلق بالشباب. ومن بين هذه الوزارات، تبرز وزارة الشباب والرياضة.

قبل الانتقال إلى سياسات هذه الوزارة المتعلقة بالشباب وأنشطتها، تجدر الإشارة إلى أن رئاسة الجمهورية، ووزارة العدل، ووزارة الأسرة والخدمات الاجتماعية، ووزارة العمل والضمان الاجتماعي، ووزارة الداخلية، ووزارة الثقافة والسياحة، ووزارة البيئة والتخطيط العمراني وتغير المناخ، ووزارة الصناعة والتكنولوجيا، ووزارة الزراعة والغابات، ووزارة التجارة، ووزارة التعليم الوطني، ورئاسة الشؤون الدينية، ومؤسسة التعليم العالي، ومركز برامج التعليم والشباب- لديها سياسات وخدمات موجهة للشباب. يندرج تنفيذ بعض القوانين واللوائح والأنظمة وغيرها من النصوص القانونية السارية المتعلقة بالشباب ضمن اختصاص هذه المؤسسات العامة.

## سياسات المؤسسات والهيئات العامة ذات الصلة الموجهة للشباب

في تركيا، هناك تسع مؤسسات مختلفة، باستثناء وزارة الأسرة والخدمات الاجتماعية ووزارة الشباب والرياضة، لديها سياسات وخدمات موجهة للشباب.

**أولاً**: تجدر الإشارة إلى وجود بعض الأنشطة التي تتحقق وتُنفَّذ، أو يجري التخطيط لها تحت رعاية رئاسة الجمهورية. في هذا الإطار، جرى تطوير مشروع الإسكان الاجتماعي بقيادة رئاسة الجمهورية وتنفيذ وزارة البيئة والتخطيط العمراني وتغير المناخ، الذي يهدف إلى توفير فرص حيازة العقارات للشباب. ومرة أخرى، تحت رعاية رئاسة الجمهورية، يهدف مشروع مركز طريق الحرير الدولي لدراسات الطفولة والشباب، الذي تنفذه إدارة محافظة ألزيغ (العزيز) المحلية، في إطار سياسة التكامل بين الشرق والغرب، إلى تعزيز التزام الأطفال والشباب الذين يعيشون في 7 مناطق مختلفة بقيم تركيا المشتركة وزيادة الترابط والتآلف بين أقرانهم في مختلف المناطق الجغرافية. بالإضافة إلى ذلك، فإن معارض التوظيف الإقليمية التي تُنظَّم تحت شعار «الموهبة في كل مكان» هي فعاليات توظيفية تنظمها إدارة اكتساب المواهب والتنظيم التابعة لمكتب الموارد البشرية بالرئاسة بالتعاون مع الجامعات والمؤسسات العامة والخاصة والغرف المهنية ومنظمات المجتمع المدني ذات الصلة. في المقام الأول، تهدف معارض التوظيف الإقليمية إلى جعل جميع الشباب الذين يتلقون تعليمًا جامعيًّا يشعرون بأنهم موهوبون، ومن بين أهدافها توفير تكافؤ الفرص في التوظيف والتدريب الداخلي للشباب الجامعيين من جميع المناطق.

**ثانيًا**: الأنشطة التي تنظّمها وزارة العدل. يمكن للمؤسسات العامة التي تضع السياسات والأنشطة المتعلقة بالشباب تقديم الخدمات للشباب من خلال البروتوكولات المبرمة مع وزارة الشباب والرياضة. وفي هذا السياق، تنظم وزارة العدل مشروعات وأنشطة تعليمية واجتماعية وثقافية ورياضية تهدف إلى مساعدة السجناء والمحكوم عليهم في مؤسسات تنفيذ العقوبات والمسؤولين في مديريات الإفراج المشروط على تحقيق التنمية الشخصية والاندماج الاجتماعي (وزارة العدل، 18.08.2022).

يتعلق **المجال الثالث** بوزارة العمل والضمان الاجتماعي (ÇSGB). وفي إطار التعاون بين وزارة الأسرة والخدمات الاجتماعية (ASHB) ووزارة العمل والضمان الاجتماعي، يجري تنفيذ مشروع «الشابات اللاتي يصنعن مستقبلهن» من قبل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) ومؤسسة صابانجي. وقد بدأ هذا المشروع، الذي يستمر مدة ثلاث سنوات، في 3 ديسمبر 2021. ويهدف المشروع إلى تسليط الضوء على التحديات والاحتياجات التي تواجه الشابات في فئة NEET (أي غير الملتحقات بالتعليم

أو العمل أو التدريب)، وترسيخ مكانتهن في الأجندات المحلية والوطنية، وإنشاء آليات لرصد هذه التحديات وتلبية تلك الاحتياجات. وتستهدف هذه المبادرة الشابات من الفئة العمرية 18 إلى 29 سنة في ولايات أضنة، وأنقرة، وبورصة، وديار بكر، وأرضروم، وإسطنبول، وإزمير، وقونية، وماردين، وطرابزون، ووان.

بالإضافة إلى ذلك، قُبِل مشروع تحسين ظروف عمل النساء والشباب والعمال المهاجرين في المناطق الريفية والصناعية من خلال تطوير إستراتيجية مشتركة للصحة والسلامة المهنية بشكل أوّلي؛ للحصول على الدعم بتاريخ 24 سبتمبر 2024، وذلك ضمن إطار المرحلة الثالثة من آلية المساعدة قبل الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي (IPA– 3). وفي الوقت نفسه، جرى تنظيم تدريب على إعداد تقارير المنح في إطار برنامج دعم سوق العمل للشباب غير الملتحقين بالتعليم أو العمل في الفترة من 3 إلى 5 يوليو 2024 بهدف تعزيز قدرات المستفيدين من المنح على إعداد المشروعات وتنفيذها.

**رابعًا**: تم افتتاح 58 مركزًا للشباب بين عامَي 2019 و2022 في البلديات التي جرى تكليفها بموجب سياسات وزارة الداخلية. وبذلك، تُوفَّر الخدمات للمواطنين من الموارد التي كانت توجّه إلى مكافحة الإرهاب. وفي هذا السياق، جرى استخدام 5.4 مليارات ليرة تركية للاستثمارات والخدمات، وتحقق سداد ديون بقيمة 7.6 مليارات ليرة تركية.

**خامسًا**: في إطار وزارة الثقافة والسياحة، أُعلِن عن «برنامج دعم الشباب/ الصناعات الثقافية» بميزانية 15 مليون ليرة تركية في نهاية عام 2021 بهدف دعم قدرات الشباب على ريادة الأعمال والإبداع في مجال الصناعات الثقافية. قُدِّم الدعم لـ68 مشروعًا موجهًا للشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 16 و29 عامًا، وهم الفئة المستهدفة للبرنامج المصمم حول محورين رئيسين، هما: «ريادة الأعمال» و«مهارات إنتاج الأعمال باستخدام نماذج مبتكرة» في مجال الصناعات الثقافية. منذ تأسيس رئاسة الأتراك في الخارج والأقليات ذات الصلة في عام 2010، جرى تقديم الدعم المالي لـ851 مشروعًا في مجالات التعليم والشباب والثقافة والفنون وغيرها من المجالات الموجهة للأقليات ذات الصلة. منذ عام 2015، قُدِّمت مِنَح دراسية في الموقع لحوالي 450 شابًا يعيشون في الخارج على مستوى الثانوية العامة والجامعة والدراسات العليا والدكتوراه.

**سادسًا**: في إطار سياسات وزارة التعليم الوطني، وبالتوافق مع الإستراتيجية الوطنية

لتوظيف الشباب، وُضِعت تشريعات وبرامج بهدف تزويد الشباب الخريجين من المدارس الثانوية أو التعليم العالي بالمهارات والكفاءات المهنية من خلال برامج تعويضية للتدريب المهني قصيرة الأجل، وذلك بهدف معالجة مشكلة بطالة الشباب. وفي هذا السياق، فُتِح طريق جديد لتزويد الشباب العاطلين عن العمل من خريجي التعليم الثانوي وما فوقه بمهارات مهنية جديدة. وقد بدأ تدريس ثلاث لغات في المدارس الثانوية المهنية والتقنية في أناضول، وهي الإنكليزية والروسية ولغة اختيارية. في إطار بروتوكول «صناع المستقبل، الاستثمار في الشباب، برمجة المستقبل»، ستُوفَّر فرص للتدريب والشهادات والتوظيف في مجال تكنولوجيا البرمجيات للطلاب والخريجين في برامج التدريب المهني. سيحصل الناجحون في برنامج التدريب الذي مدته 6 أشهر على فرصة للعمل في شركة البرمجيات الجديدة التابعة لشركة تُرْكسَل وفي شركات مجموعة تركسل. في إطار البروتوكول الموقّع مع تركسل، بدأ تدريب حوالي 209 من حاملي شهادات البكالوريوس وما فوقها في التدريب المباشر، وبدأ تدريب 3000 شخص في التدريب عبر الإنترنت. وُقِّع بروتوكول تعاون مع وزارة الشباب والرياضة بهدف الارتقاء بمدارس الرياضة في 72 محافظة إلى مستوى جديد، وتعزيزها بنموذج إداري جديد، وإنشاء 20 مدرسة رياضية جديدة.

**سابعًا**: في إطار برامج الدعم الموجهة إلى العلماء في عام 2021، قدمت وزارة الصناعة والتكنولوجيا دعمًا بقيمة 549.84 مليون ليرة تركية لـ24257 شابًا وعالمًا حتى عام 2022. في عام 2021، جرى توفير منح بحثية بقيمة تقارب 550 مليون ليرة لنحو 30 ألف شاب وعالم. وبفضل دعم ريادة الأعمال الذي يقدّمه «كوسغيب» (KOSGEB) – وهي هيئة حكومية تركية تُعنى بدعم وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة–، تمكّن أكثر من 132 ألف مواطن من تأسيس أعمالهم الخاصة، من بينهم ما يقارب 57 ألف امرأة، ونحو 59 ألف شاب ريادي. وفي إطار التعاون مع البنك الدولي، أُعلن أن ميزانية قدرها 400 مليون دولار ستُستخدَم ضمن مشروع «التحول الأخضر الشامل اجتماعيًّا» (SoGreen)، عبر 26 وكالة تنمية في 81 ولاية، بهدف دعم جهود التحول الأخضر التي تبذلها النساء، والشباب من روّاد الأعمال، والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (KOBİ).[5]

**ثامنًا**: في إطار مشروع «تجديد الشباب الزراعيين» التابع لوزارة الزراعة والغابات،

تحقق تدريب 100 ألف و900 شاب وشابة في 5000 دورة تدريبية في مجال الزراعة وتربية الماشية في جميع المحافظات بين عامَي 2008 و2022. في إطار مشروع المزارعين الشباب، جرى توزيع 148 ألفًا و374 رأسًا من الماشية الكبيرة على 26 ألفًا و297 شخصًا، و367 ألفًا و694 رأسًا من الماشية الصغيرة على 10 آلاف و28 شخصًا. في عام 2018، قُدِّم دعم مالي بقيمة 501.4 مليون ليرة تركية لـ16 ألفًا و714 مزارعًا شابًا، بمعدل 30 ألف ليرة تركية لكل مشروع.

أخيرًا؛ أُنشِئت إدارة خاصة في إطار المديرية العامة للتصدير التابعة لوزارة التجارة في 15 يناير 2019 بهدف تمكين النساء والشباب من المشاركة بشكل أكثر فعالية في مجال التصدير. في إطار شبكة رواد الأعمال الشباب عبر الإنترنت/ الشبكة المادية، نُظِّمت اجتماعات موجّهة إلى رائدات الأعمال في 29 محافظة، وقد ضُمَّ نحو ألف رائد أعمال شاب إلى شبكة رواد الأعمال الشباب في تركيا التي أُنشِئت على الصعيد الوطني، وجُمِع الشباب معًا في اجتماعات عُقدت عبر هذه الشبكات.

## وزارة الأسرة والخدمات الاجتماعية

تشدد الخطة الإستراتيجية لوزارة الأسرة والخدمات الاجتماعية في الفترة 2022–2026 على حماية الشباب وتمكينهم، وتشير إلى اتخاذ تدابير تهدف إلى توظيف الشباب (وزارة الأسرة والخدمات الاجتماعية، 18.08.2022). تهدف الوزارة إلى مواصلة سياساتها وخدماتها الموجهة للشباب والأطفال من خلال نهج وإستراتيجية التركز على الأسرة. ويتحقق من خلال برنامج الدعم الاجتماعي للأسرة (ASDEP) توفير المعلومات للأسر حول الخدمات العامة التي يمكنها الاستفادة منها في مجالات التعليم والصحة والتوظيف وغيرها، كما يجري ضمان حصولها على الخدمات الأنسب لها. بهدف تحديد المشكلات وحلها في الموقع، تحققت زيارة 3.6 مليون أسرة من قبل موظفي برنامج الدعم الاجتماعي للأسرة بين يوليو 2018 وأبريل 2022.

وبحلول نهاية عام 2023، تحققت زيارة ما مجموعه 7 ملايين و81 ألفًا و913 أسرة، وبحلول ديسمبر 2024، جرى الوصول إلى 148 ألفًا و812 أسرة. بالإضافة إلى ذلك، أُجرِيت مقابلات مع 20 ألف رئيس قرية، أي ما يمثل 40 في المئة من رؤساء القرى في

جميع أنحاء تركيا. أُجرِيت مقابلات مع المرشدين التربويين والأطباء الأُسَريين والبلديات ومديريات التعليم الوطني ومديريات الأمن ووكالة التوظيف (İŞKUR) والمُفْتِيات فيما يتعلق بالأسرة والشباب. وافتُتِح 387 مركزًا للخدمات الاجتماعية منذ عام 2013، وبخاصة فيما يتعلق بالأسرة والشباب. بين يوليو 2018 وأبريل 2022، افتُتِح 92 مركزًا جديدًا للخدمات الاجتماعية في 50 محافظة. وبلغ عدد مراكز الخدمات الاجتماعية 420 مركزًا في ديسمبر 2024.

بالإضافة إلى ذلك، تواصل الوزارة تقديم برامج توعوية بالتعاون مع جمعية الهلال الأخضر Yeşil ay في إطار مكافحة إدمان المخدرات. في هذا السياق، جرى تقديم تدريبات توعوية حول مكافحة المخدرات لـ919 ألف شخص في المجموع من عام 2014 حتى نهاية أبريل 2022.

مرة أخرى، وبإشراف وزارة الأسرة والخدمات الاجتماعية (ASHB)، تحقّق إطلاق تطبيق حساب المَهر في عام 2016 بهدف الحفاظ على التركيبة السكانية الديناميكية وتشجيع الزواج. وبموجب هذا البرنامج، يُقدَّم إسهام حكومي بنسبة معينة، تختلف بحسب مدة المدفوعات ومبلغها، إلى الشباب الذين سيتزوجون أول مرة، مقابل المبلغ الذي جرى تجميعه من خلال دفعات منتظمة على مدى 3 سنوات على الأقل. وفي إطار هذا البرنامج، يوجد في حساب المَهر 6 آلاف و322 شخصًا بودائع تبلغ 74 مليونًا و280 ألف ليرة تركية حتى عام 2022.

بعد زلزال 6 فبراير، وُسِّع نطاق صندوق الأسرة والشباب، الذي تأمّن توفيره لمساعدة المحافظات المتضررة من الزلزال، ليشمل 81 محافظة بدءًا من 13 يناير 2025. في إطار الصندوق، يُقَدَّم دعم قروض بقيمة 150 ألف ليرة تركية مدة 48 شهرًا، مع فترة سماح مدة عامين، للأزواج الذين جرت الموافقة على طلباتهم في إطار مشروع دعم الشباب المتزوجين. بالإضافة إلى ذلك، تُقَدّم خدمات التعليم والاستشارات قبل الزواج وبعده. في إطار برنامج التعليم قبل الزواج، جرى تقديم تدريبات حول مهارات التواصل والحياة الزوجية وقانون الأسرة والزواج والصحة لـ1 مليون و690 ألفًا و520 شخصًا حتى نهاية عام 2023.

بالإضافة إلى إعلان عام 2025 عامًا للأسرة، مُدِّد هذا النطاق حتى عام 2035 بهدف الحفاظ على حيوية السكان وحماية الأسرة وتعزيزها. في هذا السياق، بدأ تقديم مساعدة وِلادة منتظمة بمبلغ 5 آلاف ليرة تركية مرة واحدة للطفل الأول، و1500 ليرة تركية شهريًّا للطفل الثاني حتى بلوغه سن الخامسة، و5 آلاف ليرة تركية شهريًّا للطفل الثالث وما بعده حتى بلوغه سن الخامسة.

بالإضافة إلى ذلك، تعتمد وزارة الأسرة والخدمات الاجتماعية (ASHB) نهجًا يركز على الأسرة في تقديم الخدمات، لذا تُعَدّ خدمة الرعاية المؤسسية الخيار الأخير في خدمات الرعاية. في هذا السياق، استفاد 11807 شباب وأطفال من خدمة الدعم الاجتماعي والاقتصادي في عام 2002، بينما قُدِّمت هذه الخدمة إلى 146554 شابّا وطفلاً يعيشون مع أسرهم حتى أبريل 2022. يمكن تقديم طلبات الدعم الاجتماعي والاقتصادي منذ عام 2018 عبر بوابة الحكومة الإلكترونية.

وزارة الشؤون الاجتماعية والرعاية الاجتماعية والهيئات المعنية السابقة، التي كانت تركز في الماضي على خدمات الإيواء في دور الرعاية، انتقلت إلى خدمات الرعاية المنزلية بموجب تطبيق جديد بدأ في عام 2005. ومن هنا، لم يعد هناك أي شاب أو طفل يقيم في دور الرعاية الجماعية. تُوفَّر الخدمات لجميع الشباب والأطفال الذين هم تحت رعاية المؤسسات في بيئة منزلية. تُقدَّم الخدمات لـ5820 شابًّا وطفلاً في 1192 دارًا للأطفال، حيث يمكنهم التواصل مع جيرانهم والتواصل الاجتماعي، ويشعرون بدفء المنزل وراحته وأمانه. تُقدَّم الخدمات لـ6318 شابًّا وطفلاً في 112 موقعًا لدور الأطفال. وبذلك، تقدم الوزارة خدماتها لـ13669 شابًّا وطفلاً في 1370 مؤسسة. في عام 2002، كان هناك 25–30 شابًّا وطفلاً لكل موظف رعاية، أما في عام 2022، فقد أصبح هناك موظف رعاية واحد لكل شابين وطفلين. ومن دواعي السرور أن هذه الخدمات المقدمة لها مقابل. حتى عام 2021، التحق 241 شابًّا من الشباب الخاضعين لحماية الوزارة بالجامعة. حتى عام 2022، تجاوز عدد الشباب المستفيدين من مخيمات الشباب 10 آلاف. حتى عام 2022، يوجد 14 رياضيًّا وطنيًّا و2394 رياضيًّا مرخّصًا تحت رعاية الوزارة.

كما تضع الوزارة سياسات بشأن توظيف الشباب. فقد بدأ إجراء التوظيف في المؤسسات العامة ثلاث مرات في السنة للشباب الذين استفادوا من الحماية الحكومية التي تجري مرة واحدة في السنة. ومن عام 1988 إلى عام 2002، جرى توظيف 1662 شابًّا كانوا تحت رعاية الدولة. وبحلول عام 2022، تحقق توفير فرص عمل لـ57528 شابًا. وفي 17 مايو 2022، جرى تعيين 1121 شابًّا تربّوا تحت رعاية الدولة في مؤسسات عامة، وهذا وفّر فرص عمل لأكثر من 58 ألف شاب. أصبح من الممكن تعيين الشباب وفقًا لمجالات تخصصهم بعد التعديل القانوني الذي أُجرِي في عام 2018. في الوقت نفسه، مُدِّدت فترة تقديم الطلبات للشباب الذين يحق لهم الحصول على فرص عمل من سنتين إلى خمس سنوات. في حالة عمل الشباب في القطاع الخاص، تتحمل الدولة كامل أقساط التأمين الاجتماعي، مثل أقساط التأمين ضد البطالة، وأقساط التأمين الصحي، وأقساط التأمين على العمال- مدة خمس سنوات من تاريخ بدء العمل. وبهذه الطريقة،

تحقق توظيف 7380 شابًّا في القطاع الخاص بحلول عام 2022 من خلال برنامج تشجيع التوظيف في القطاع الخاص الذي بدأ في عام 2018.

تقوم الوزارة أيضًا بتطوير العديد من السياسات الخاصة بالشباب ذوي الإعاقة. ولهذا الغرض، أُنشِئ النظام الوطني لبيانات ذوي الإعاقة في عام 2020 داخل الوزارة. وفقًا لهذه القاعدة البيانات، يبلغ عدد الأشخاص ذوي الإعاقة المسجلين في النظام والبالغين من العمر 1 مليون و414 ألفًا و643 رجلاً و1 مليون و97 ألفًا و307 من النساء، أي ما مجموعه 2 مليون و511 ألفًا و950 فردًا. من أجل نشر الوعي بأن إمكانية الوصول حق أساسي وتكوين ثقافة إمكانية الوصول- تُنظَّم مسابقات جائزة حول موضوع «إمكانية الوصول» يشارك فيها طلاب المدارس الابتدائية والمتوسطة والثانوية بهدف توعية الأطفال والشباب في سن الدراسة بهذا الموضوع.

تحقق توفير إمكانية السفر مجّانًا للشباب ذوي الإعاقة. وفي هذا السياق، تحقق رفع دعم وسائل النقل البحري من 1000 ليرة تركية في يوليو 2018 إلى 1500 ليرة تركية في أبريل 2022؛ ورفع دعم وسائل النقل العام في بلديتي أنقرة وإسطنبول الكبرى من 1330 ليرة تركية في يوليو 2018 إلى 1995 ليرة تركية في أبريل 2022؛ وبلغت قيمة الدعم المقدم لوسائل النقل العام في بلديات المدن الكبرى الأخرى، الذي كان قدره ألف ليرة تركية في يوليو 2018، ألفًا و500 ليرة تركية في أبريل 2022؛ وبلغت قيمة الدعم المقدم لوسائل النقل العام في بلديات المقاطعات، الذي كان قدره 800 ليرة تركية في يوليو 2018، ألفًا و200 ليرة تركية في أبريل 2022. في إطار مدفوعات الدعم المالي للسفر المجاني، دُفِع ما مجموعه 490 مليونًا و735 ألف ليرة تركية حتى يوليو 2018، وما مجموعه 1 مليار و324 مليون ليرة تركية حتى أبريل 2022. ووفقًا للقرار الأخير، ستتحمل الدولة تكاليف سفر ذهاب وإياب الشباب الذين يدرسون في جامعات في مدن مختلفة عن مدن أُسرهم.

بهدف تشجيع الأسر المعرّضة لخطر الفقر على إرسال أبنائها في سن الدراسة إلى المدرسة بانتظام، يُقدَّم الدعم إلى أكثر من 2 مليون شاب سنويًّا في المتوسط في إطار برنامج المساعدات التعليمية المشروطة. في هذا السياق، بلغت قيمة المساعدات 1.6 مليون ليرة تركية في عام 2003، ووصلت إلى 359 مليون ليرة تركية في الفترة من يناير إلى أبريل 2022. وبلغ إجمالي الموارد المحولة في الفترة من 2003 إلى أبريل 2022 ما

مجموعه 8.8 مليارات ليرة تركية. إلى جانب ذلك، تستمر برامج الدعم الموجهة إلى الشباب اليتامى. وفي هذا السياق، فُعِّل برنامج مساعدة اليتامى في عام 2015. في إطار هذا البرنامج، قُدِّمت مساعدات شهرية بقيمة 300 ليرة تركية إلى أكثر من 50 ألف شاب يتيم في المتوسط سنويًّا. منذ بدء البرنامج في عام 2015 حتى نهاية أبريل 2022، دفعت وزارة الأسرة والخدمات الاجتماعية 427.7 مليون ليرة تركية إلى المحتاجين.

بين شهرَي يوليو 2018 وأبريل 2021، كانت وزارة الأسرة والعمل والخدمات الاجتماعية تتيح خدماتها تحت هذا الاسم، ومنذ 21 أبريل 2021، أصبحت وزارة العمل والضمان الاجتماعي تتيح خدماتها في إطار وزارة العمل والضمان الاجتماعي، وتهدف إلى تعزيز توظيف الشباب، وصحتهم وسلامتهم في العمل، وتمكين الشباب المحرومين، والحد من بطالة الشباب، وزيادة مشاركة الشباب في القوى العاملة، ونُفِّذ 13 هدفًا ملموسًا و109 تدابير من الإستراتيجية الوطنية لتوظيف الشباب (2021–2023) وخطة العمل، وبدء تنفيذ مشروع «الشابات اللواتي يصنعن المستقبل» بدءًا من 3 ديسمبر 2021.

في إطار «بروتوكول دمج الصحة والسلامة المهنية في التعليم» الموقّع مع وزارة التربية والتعليم في 10 يناير 2019، أُنشِئ ركن ولوحة للصحة والسلامة المهنية في 5304 مدرسة، وأُعِدّ دليل «المنزل الآمن». نُظِّمت «ندوة صحة وسلامة الشباب في العمل» في 9 محافظات، ووصل عدد المشاركين المستفيدين إلى 5 آلاف طالب.

وفقًا لبيانات شهر مارس عام 2025، بلغت نسبة البطالة بين الشباب 15.1%. أما معدل NEET (الشباب غير الملتحقين بالتعليم أو العمل أو التدريب) عام 2022، فقد بلغ نسبة 16.6% للفئة العمرية 15–19 عامًا، و33.2% للفئة العمرية 20–24 عامًا. في عام 2019، نُفِّذ برنامج العمل الاجتماعي، حيث تحقّق تعريف 20351 طالب جامعي لأول مرة بسوق العمل. بالنسبة للشباب من سن 18 إلى 29 عامًا من رواد الأعمال، قامت الدولة بتغطية أقساط التأمين مدة 12 شهرًا لأول مرة في إطار BAĞ–KUR بدءًا من 1 يونيو 2018.

كما نفّذت الوزارة بعض الابتكارات في مجال الصحة الموجهة للشباب؛ إذ تحقّق ضمان استفادة خريجي المدارس الثانوية الذين لم يتجاوزوا 20 عامًا، وخريجي التعليم

العالي الذين لم يتجاوزوا 25 عامًا من الخدمات الصحية مدة عامين من تاريخ تخرجهم. وفي 25 أبريل 2016، أُلغِيت ديون أقساط التأمين الصحي العام للشباب الذين لم يبلغوا 25 عامًا.

دُمِجت المساعدات الصحية للجنود والضباط والطلاب العسكريين تحت مظلة المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية (SGK)؛ لضمان حصول هؤلاء الأشخاص ومن هم على عاتقهم على الخدمات الصحية في إطار المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية. تُؤمَّن تغطية جميع تكاليف الأدوية والعلاج للشباب والأطفال دون سن 18 عامًا في إطار التأمين الصحي العام. أما بالنسبة للمواطنين الذين لا يستطيعون الدفع، فقد تحملت الدولة أقساطهم. خلال فترة الوباء، إذ دُفع حوالي 12.6 مليار ليرة تركية لـ1.9 مليون شخص على شكل إعانة بطالة. ورُفع الحد الأدنى للأجور الصافية من 184.25 ليرة تركية في عام 2002 إلى 22104.67 ليرة تركية في عام 2025.

## وزارة الشباب والرياضة

تتولى وزارة الشباب والرياضة، المسؤولة بشكل أساسي عن وضع السياسات المتعلقة بالشباب والفعالة في هذا المجال، مهام وسلطات رائدة في تنفيذ جميع الإجراءات المتعلقة بالشباب. وهي تتمتع بصفتها المؤسسة العامة الأعلى مستوى المختصة بالأنشطة الرياضية لا للشباب فقط، بل لجميع الفئات العمرية في البلاد.

بالتركيز على الأنشطة والسياسات التي يشملها هذا التقرير، سيجري بحث الأنشطة والسياسات التي تنفذها وزارة الشباب والرياضة منذ أكثر من 20 عامًا لمصلحة الشباب. وفقًا للمعلومات المتوفرة عن السكان الشباب، الذين يمثلون الفئة المستهدفة للوزارة، يعيش 12 مليونًا و763 ألفًا و159 شابًّا تتراوح أعمارهم بين 15 و24 عامًا داخل حدود تركيا بحلول نهاية عام 2024.

يمكن القول: إنه على مدار أكثر من 20 عامًا، مقارنة بالسنوات السابقة، أُمِّن المزيد من الدعم والفرص المادية والمعنوية للشباب. في هذا السياق، جرى تأمين العديد من الفرص والابتكارات للشباب، مثل إلغاء رسوم الجامعة، والوصول إلى الحقوق الأساسية في المؤسسات التعليمية وفقًا للمعتقدات والقيم، وتوفير المنح الدراسية والائتمانات والسكن الجامعي وتكافؤ الفرص وإمكانية الوصول في أنظمة التعليم العالي، وإلغاء الحد الأدنى للقبول في الجامعات، وخفض سنّ الانتخاب إلى 18 عامًا.

## أ) الخدمات

تهدف الوزارة إلى مواصلة تقديم خدماتها الموجهة للشباب من خلال التواصل معهم من دون أي حواجز، وذلك من خلال تطبيقات، مثل مراكز الشباب، ومكاتب الشباب، ومخيمات الشباب والمتطوعين. وقد أظهرت هذه السياسات فوائدها خلال هذه العملية. وبحلول نهاية عام 2023، كان هناك أكثر من 800 ألف سرير في 800 سكن جامعي تابع للوزارة. ارتفع مستوى تلبية الطلب من حيث معدل الإقامة في المساكن التابعة للوزارة للعام الدراسي 2022–2023 إلى 97 %. إلى جانب خدمات الإقامة المقدمة في المساكن، تُنفَّذ أيضًا سياسات لدعم الشباب في مجال التغذية. وفي هذا الصدد، رُفِع مبلغ المساعدة الغذائية اليومية من 25 ليرة إلى 220 ليرة. وقد أنفقت الوزارة 3 مليارات و853 مليونًا و38 ألفًا و908 ليرات من ميزانيتها لعام 2022 على المساعدات الغذائية وحدها. كما يستفيد أكثر من مليون و400 ألف شاب من المنح الدراسية والقروض.

في مجال الرياضة، يوجد أكثر من 4000 منشأة رياضية عاملة. وفقًا لقاعدة بيانات الوزارة، يوجد حتى تاريخ 13 يناير 2025 ما مجموعه 26120 ناديًا رياضيًّا، و4959790 شخصًا، أي ما مجموعه 16927671 رياضيًّا، و8943697 رخصة نشطة.

من بين سياسات الوزارة، تهدف مراكز الشباب، التي تُعَدّ من أهم المجالات التي تتعامل مع الشباب، إلى قضاء الشباب أوقاتهم بأكثر الطرق إنتاجية وموثوقية. تُنظَّم أنشطة اجتماعية وثقافية وفنية وعلمية ورياضية في هذه المراكز، مع دعم الشباب من الناحية المادية، ومن الناحية النفسية كذلك. وفقًا للبيانات الحالية، يوجد حاليًّا 522 مركزًا للشباب يقدّم خدماتها. إذا قارنّا ذلك بعام 2002، ففي ذلك العام كان هناك 9 مراكز للشباب، بينما في عام 2019 ارتفع عدد هذه المراكز إلى 320 مركزًا.

في الوقت الحالي، يبلغ عدد الأعضاء 4 ملايين و121 ألفًا و340 شابًّا، وأكثر من 1300 شخص يتولون مهام قيادة الشباب. وبالنظر إلى الأنشطة وعدد المشاركين في مراكز الشباب، فقد نُظِّم 573508 نشاطًا في المتوسط خلال عام واحد فقط، وشارك في هذه الأنشطة ما مجموعه 5269117 شابًّا. تُنظَّم الأنشطة في مراكز الشباب تحت مظلة أكاديمية مراكز الشباب ونوادي الشباب. تقدم أكاديمية مراكز الشباب دورات تدريبية في مجالات مهارات اللغة، وتربية القيم، والفنون الجميلة، والابتكار، والعلوم الاجتماعية،

والتنمية الشخصية، والرياضة، والصحة. أما في نوادي الشباب، فتُقام أنشطة اجتماعية وثقافية وفنون جميلة وعلوم وتكنولوجيا وحياة صحية وتطوعية، وهي أنشطة عملية ونشطة وموجهة نحو الميدان.

هناك مجال آخر تتعامل فيه الوزارة مع الشباب، هو مكاتب الشباب. يوجد حاليًا 372 مكتب شباب في الجامعات. تُعَدّ مكاتب الشباب امتدادًا لمراكز الشباب التابعة للوزارة. وتستمر مراكز الشباب، التي تسعى إلى خدمة المجتمع بأسره، في أداء وظيفتها بشكل أقرب إلى الشباب في حرم الجامعات من خلال مكاتب الشباب.

تُعَدّ مخيمات الشباب من الأنشطة الجذابة الموجهة للشباب. وقد ارتفع عدد المخيمات من 4 في عام 2022 إلى 43 حاليًّا. بلغ عدد المستفيدين من هذه المخيمات 5227 شخصًا في عام 2005، بينما وصل هذا العدد إلى 185 ألفًا في عام 2024. تتمتع مخيمات الشباب بخصائص تسمح باستخدامها بشكل نشط على مدار العام. تجدر الإشارة إلى أن مخيمات الشباب تنشط في شكل مخيمات بحرية وطبيعية. في المخيمات البحرية، يتم ممارسة السباحة والأنشطة الرياضية والمنتزهات المائية والإبحار والألعاب الشوارعية والأنشطة البحرية والمسبحية؛ أما في المخيمات الطبيعية، فتُنظَّم أنشطة وتُقدَّم تدريبات في مجالات مثل تسلق الجدران والمسارات المرتفعة والحبال والمغامرات والكافنبول والكانو والدراجات الجبلية والتوجيه والرماية وركوب الخيل. يبلغ عدد المتطوعين الذين يتولون قيادة المخيمات الشبابية 3875 شخصًا.

تُعَدّ خدمات السكن الجامعي من أهم الخدمات والأنشطة التي تقدمها وزارة الشباب والرياضة للشباب. في عام 2002، كان هناك 190 سكنًا جامعيًّا، بينما وصل العدد إلى 800 سكن جامعي بحلول عام 2023. تجاوزت سعة السكن الجامعي حاليًّا 800 ألف شخص، وبلغ معدل الإشغال في السكن الجامعي أكثر من 90%.

بفضل سعة السكن الجامعي التي تكفي لإيواء ما يقرب من مليون شخص، يمكن لتركيا أن توفر لعدد من الشباب يفوق عدد سكان العديد من المدن خدمات الإقامة والطعام وغيرها من الخدمات تحت سقف واحد. بالإضافة إلى الاحتياجات الأساسية مثل الإقامة والطعام، يمكن توفير الكهرباء والمياه والتدفئة والأمن والرياضة والأنشطة الاجتماعية وغيرها من المرافق للشباب مجّانًا. على سبيل المثال، توفر الوزارة مبلغًا

سنويًّا يبلغ 225 مليون ليرة تركية في المتوسط لتوفير 32 غيغابايت من الإنترنت شهريًّا للشباب المقيمين في السكن الجامعي. بالإضافة إلى هذه الخدمات، نُظِّم 25241 نشاطًا اجتماعيًّا وتعليميًّا وثقافيًّا ورياضيًّا في السكن الجامعي بين عامَي 2021 و2022، وشارك في هذه الأنشطة 1113955 شابًا. وقد خصصت الوزارة ميزانية قدرها 48 مليونًا و862 ألفًا و152 ليرة تركية عام 2022 لتمويل جميع هذه الأنشطة.

ومن آليات الدعم الأخرى الموجهة للشباب الذين يواصلون تعليمهم المنح الدراسية والقروض. ففي عام 2022، مُنِحت قروض لـ451 ألفًا و550 طالبًا فقط، وفي عام 2024، مُنِحت منح دراسية لـ627 ألفًا و723 طالبًا يدرسون في الجامعات المحلية، و1462 طالبًا يدرسون في الجامعات الخارجية؛ ومُنِحت قروض لـ823 ألفًا و271 طالبًا يدرسون في الجامعات المحلية، و18 ألفًا و53 طالبًا يدرسون في الجامعات الخارجية. في عام 2024، دُفِعت منح دراسية وقروض تعليمية لما مجموعه 1 مليون و479 ألفًا و509 طلاب. في عام 2024، وصل مبلغ المنح الدراسية والقروض التعليمية إلى 2000 ليرة تركية. يصل هذا المبلغ إلى 4000 ليرة تركية لطلاب الماجستير و6000 ليرة تركية لطلاب الدكتوراه.

من عام 2004 إلى عام 2022، دُفِعت منح دراسية بقيمة إجمالية قدرها 24 مليارًا و327 مليونًا و76 ألفًا و649 ليرة تركية لـ5 ملايين و884 ألفًا و620 طالبًا. أما بالنسبة لسداد القروض، فقد دُفِع ما مجموعه 62 مليارًا و260 مليونًا و358 ألفًا و270 ليرة تركية لـ16 مليونًا و550 ألفًا و665 طالبًا منذ عام 2002. وقامت الوزارة أيضًا ببناء مرافق رياضية للسلطات المحلية والمؤسسات والهيئات العامة. وقد استُثمِر 9 مليارات و372 مليونًا و306 ألفًا و18.06 ليرات في 8 آلاف و129 منشأة.

## ب) البرامج

تسعى الوزارة إلى وضع سياسات موجهة للشباب، وتقديم خدمات لهم، من خلال نهج يركز على المهنة والمشاركة والتطوع والتكنولوجيا الرقمية والبيئة والرياضة. من بين الأعمال التي تركز على المهنة التي تقوم بها الوزارة، تهدف أندية الرؤية ونموذج التعلم من الأقران إلى الاستفادة من العمليات المهنية الحالية على المستوى الوطني والدولي.

من خلال برنامج (مهارات الحياة)، يمكن للشباب الحصول على تدريب مجاني من خبراء متخصصين في أي وقت عبر (بوابة تعليم مهارات الحياة). يقدّم برنامج

«Mentörüm» للشباب دعمًا عبر منصة إلكترونية تساعدهم على تحقيق الرفاهية النفسية، بالإضافة إلى خدمة إرشادية مدى الحياة. أما برنامج «Genç Merkür» فهو برنامج يتيح للشباب الذين يدرسون في مجال الاتصالات الاستماع إلى خبراء يتحدثون عن التطورات في مجال الإعلام الرقمي، واتجاهات الشبكات الاجتماعية، والمعلومات غير المعروفة عن المهنة، ومستقبل عالم الاتصالات.

أما برنامج «حلول بلا حدود»، فيهدف إلى توفير التدريب في مجال ريادة الأعمال الأكاديمية للطلاب الناجحين في المرحلة الثانوية، بهدف تمكين الشباب من فهم مراحل إنتاج التقنيات التي يمكنهم إنتاجها لمصلحة البشرية.

ويهدف مشروع دعم الشباب في المناطق الريفية إلى توجيه الشباب الذين لديهم فرص اجتماعية ومهنية محدودة في المناطق الريفية نحو الإنتاج باستخدام أدوات الجيل الجديد، وتمكينهم.

ومن الأمثلة الأخرى على الأعمال التي تركز على الحياة المهنية برنامج «Yurt-Time». ويهدف هذا البرنامج إلى دعم التطور الأكاديمي والشخصي للطلاب المسجلين في المساكن الطلابية التابعة للوزارة، والإسهام في سير العمل في المساكن الطلابية، وتمكين الطلاب المختارين لمشروعات معينة من الحصول على دخل اقتصادي إضافي.

أما برنامج الدعم الاجتماعي للرياضيين، فيهدف إلى تحسين جودة التواصل بين الوزارة والرياضيين المرخّصين من خلال تقييم الرياضيين بعامّة مع بيئتهم الاجتماعية، وتفعيل آليات الدعم الاجتماعي. وتنظّم الوزارة أيام ريادة الأعمال في الجامعات. يهدف هذا المشروع إلى الإسهام في التطور المهني والشخصي للشباب وإبراز إمكاناتهم الريادية. في هذا السياق، يمكن للشباب الناجحين في مجال ريادة الأعمال الالتقاء بالشباب في الجامعات لتبادل المعلومات ونقل الخبرات.

بالتزامن مع مشروع «الرياضي الوطني بوركو»، وُقِّعت بروتوكولات مع الجامعات الخاصة والمؤسسات التعليمية الثانوية الخاصة والكليات؛ لتوفير منح دراسية بنسبة 100 % للرياضيين الوطنيين في التعليم الثانوي والعالي. وبذلك، تُتاح فرص للرياضيين الوطنيين لممارسة مهنة ثانية خارج تخصصاتهم. ومن خلال برنامج الشباب العامل والمنتج، يتم دعم مشروعات الاستثمار الخاصة بوكالات التنمية بالتعاون مع وزارة الشباب والرياضة

ووزارة الصناعة والتكنولوجيا من أجل دعم التنمية الشخصية والاجتماعية للشباب، وزيادة قابليتهم للتوظيف. منذ 28 أبريل 2021، قُدِّم الدعم لمشروعات بلغت ميزانيتها الإجمالية 1 مليار و4 ملايين و252 ألفًا و137 ليرة، وهذا أتاح توظيف 70 ألفًا و438 شابًّا.

## ج) الأعمال الموجهة نحو المهنة

تركّز وزارة الشباب والرياضة على الأعمال الموجّهة نحو المهنة، بالإضافة إلى الأعمال الموجهة نحو المشاركة. ومن بين الأعمال الموجهة نحو المشاركة برامج ميزانية الشباب للشباب، ومنصة المشاركة، ووزارة الشباب، ونشاطي، ونحن فريق واحد، ونحن أناضول، ومقاهي الكتب.

في إطار برنامج ميزانية وزارة الشباب للشباب، شُكِّلت الميزانية للفترة المالية 2022 بناءً على إجابات 291975 شابًّا عن الأسئلة التي طُرِحت عليهم عبر الإنترنت حول الأنشطة التي يفضّلون القيام بها. وبذلك، نجحت الوزارة في تطبيق طريقة فعالة في عمليات المشاركة الإلكترونية.

من خلال منصة «أنا أشارك»، سيتمكن الشباب من الاطلاع على أعمال الوزارة، والمشاركة في اللقاءات عبر الإنترنت والمسابقات المختلفة، وتقديم آرائهم واقتراحاتهم مباشرة، وتبادل الأفكار الجديدة مع المشاركين الآخرين. وبذلك يحصل تشجيعهم على المشاركة في إيجاد الحلول عند مواجهة أي مشكلة.

في برنامج دعم مشروعات الشباب، يُقدَّم الدعم للمشروعات التي تُطوَّر بهدف دعم النمو الشخصي والاجتماعي للشباب، وتمكينهم من تحقيق إمكاناتهم، وزيادة مشاركتهم الفعالة في جميع مجالات الحياة. في إطار هذا البرنامج، قُدِّم دعم بقيمة 331 مليونًا 312 ألف ليرة تركية لـ5114 مشروعًا منذ عام 2012. وقد قدمت الوزارة الدعم لمشروعات في مجالات التطوع، والتنمية الشخصية، والنشاط البدني، والتمارين الرياضية، والكتب، والثقافة والفنون، والأفكار المبتكرة، وحماية البيئة والحيوانات.

ومن بين الأنشطة التي تركز على المشاركة برنامج وزارة الشباب. وفي هذا البرنامج، أمكنت دعوة الشباب من 81 محافظة إلى وزارة الشباب والرياضة. وبذلك، جرى العمل على تنمية الشعور بالانتماء إلى الوزارة من خلال تزويد الشباب بمعلومات عن الوزارة والخدمات والسياسات التي تقدمها، كما عُرِضت المعالم التاريخية والثقافية في أنقرة.

أما مشروع «نشاطي»، فيهدف إلى تشجيع الشباب في المناطق الريفية التي لا توجد بها مراكز شبابية على القيام بأنشطة. يهدف برنامج «نحن فريق واحد» إلى جمع الشباب من خلفيات جغرافية وثقافية مختلفة من خلال الرياضة، بهدف خلق بيئة من الاحترام المتبادل والثقة بين الثقافات المختلفة في المجتمع، وتحقيق الانسجام الاجتماعي، وتمكين الشباب من خلال تعرّف أنفسهم والآخرين، وتطوير ثقافة العيش معًا.

أما مشروع «نحن أناضول» فيهدف إلى زيادة الوعي والوعي بالقيم الإنسانية والثقافية المشتركة لدى الأجيال الشابة من خلال الأنشطة التي ستُنفَّذ مع الشباب من أجل التكامل الاجتماعي والوحدة، والإسهام في تطوير مهاراتهم الاجتماعية، وتكوين ثقافة الاحترام المتبادل والتسامح، وذلك من خلال نشاط تطوعي يُنفَّذ في 81 محافظة. في هذا الإطار، شارك 20 ألف شاب في 393 نشاطًا منذ عام 2019. ومن المقرر تنفيذ 204 برامج خلال عام 2022.

أما المثال الأخير الذي يمكن ذكره في مجال الأعمال التي تركز على المشاركة فهو مقاهي الكتب؛ إذ أُنشِئت أماكن لقراءة الكتب على غرار المقاهي والمكتبات؛ من أجل توفير مساحات للشباب للتواصل الاجتماعي والدراسة. قدمت الوزارة دعمًا بقيمة 50 مليونًا و446 ألفًا 638 ليرة تركية لـ533 مقهى كتاب افتُتِحت منذ عام 2016 حتى الآن.

## د) الوعي بالتطوع

تتمثل إحدى أهم سياسات وزارة الشباب والرياضة في بذل الجهود لغرس الوعي بالتطوع. ولهذا الغرض، تهدف مبادرة الشباب المتطوعين إلى إرساء أساس مؤسسي لأنشطة التطوع. وفي هذا السياق أُدرِجت مادة «أنشطة التطوع» بوصفها مادة اختيارية في المناهج الدراسية بالجامعات. وللغرض نفسه، شُكِّلت فرق تطوعية. ومن أمثلة الفرق التطوعية: فريق التعليم، وفريق البيئة- صفر نفايات، وفريق الصحة والخدمات الاجتماعية، وفريق الطوارئ والكوارث، وفريق الثقافة والسياحة، وفرق التطوع الرياضي، ومجموعات الدعم الوفاء.

بالإضافة إلى هذه الأنشطة، يمكن ذكر حركة داملا التطوعية، وحركة جاري التطوعية، ومشروعات شارك طعامك، ومن المائدة إلى القلب، بوصفها أمثلة على الأعمال التي تركز على التطوع. في حركة داملا التطوعية، يُعمَل على إنشاء حركة تطوعية تخدم

السلام والوئام الاجتماعي من خلال جمع الشباب المتطوعين والأفراد والأسر والأطفال المحرومين في المناطق التي تُزار، من دون تمييز على أساس اللغة أو الدين أو المذهب أو الأصل العرقي أو العرق، بهدف تغيير نظرتهم إلى الحياة بشكل إيجابي. وقد تحقّق الوصول إلى 1 مليون و554 ألفًا و390 شخصًا من خلال هذا المشروع.

أما في حركة «جاري التطوعية»، فيجري إشراك الشباب في أنشطة المسؤولية الاجتماعية التطوعية، ويقوم الشباب بتخطيط عمليات التنفيذ والإدارة، بهدف زيادة حصول الطالبين على وجبات ساخنة ومنع هدر الطعام. وتحقيقًا لهذا الهدف، نُفِّذ توصيل وجبات ساخنة إلى 499 ألفًا و473 شخصًا من خلال هذا المشروع الذي تنفذه وزارة الشباب والرياضة في 81 محافظة.

وفي مشروع «شارك طعامك»، تُغلَّف وجبتان رئيستان وحلوى تُعَدّ في مطابخ الوزارة، يُعِدَّها شباب متطوعون في ظروف صحية مناسبة، ثم تُوزَّع على المحتاجين في المناطق المحرومة. وقد وُزِّعت 3 ملايين و389 ألفًا و623 وجبة ساخنة على الأُسر بواسطة الشباب المتطوعين.

أما مشروع «من المائدة إلى القلب»، وهو أحدث مثال على الأعمال التي تركز على التطوع، فيهدف إلى توزيع وجبات الطعام المنزلية المطبوخة في المطاعم الصغيرة المحلية المتضررة من جائحة كورونا على الأسر المحددة بواسطة المتطوعين خلال شهر رمضان. في إطار هذا المشروع الاجتماعي المسؤول، وُزِّعت الوجبات في 35 منطقة مختلفة في 29 محافظة في عام 2021، وفي 24 منطقة مختلفة في 21 محافظة في عام 2022.

## هـ) الأعمال المركزة على التكنولوجيا الرقمية

تدعم وزارة الشباب والرياضة الأعمال المركزة على التكنولوجيا الرقمية بهدف مواكبة التغيرات الرقمية بما يتناسب مع متطلبات العصر، وتوفّر الفرص للشباب في هذا المجال. ومن بين هذه الأعمال ورشات عمل Deneyap للتكنولوجيا، وYoung Hackathon وYoung Ideathon، ومشروع E-Spor وEğitim. يهدف مشروع ورشات عمل Deneyap للتكنولوجيا إلى اكتشاف الشباب الموهوبين وتوفير الدعم اللازم

لتنميتهم من خلال اكتسابهم مهارات، مثل ريادة الأعمال، والتفكير الإبداعي، والتفكير النقدي، وحل المشكلات المعقدة، والتواصل الفعال، والعمل الجماعي.

أما في مشروعات هاكاثون الشباب وإيدياثون الشباب، فالهدف هو دعم التطور المهني والاجتماعي للشباب، وزيادة اهتمامهم بالابتكار وريادة الأعمال، وتحسين توظيف الشباب من خلال الفوائد التي ستتحقق من المشروعات المنتجة، وتطوير الحلول التي تحتاج إليها الوزارة في مختلف المجالات بالتعاون مع الشباب. وفي مشروع الرياضة الإلكترونية والتعليم، يهدف المشروع إلى توعية الشباب بنطاق الرياضة الإلكترونية والألعاب الرقمية، وتقديم مجالات التطبيق وفرص العمل، وتحديد المواهب، وتدريب المهنيين. كما تُقدَّم في إطار هذا المشروع تدريبات متقدمة للمدربين والمذيعين.

## و) الأعمال المرتكزة على البيئة

تشمل الأعمال المركزة على البيئة مشروع المهارات الخضراء وسفراء المناخ الشباب. يهدف مشروع المهارات الخضراء، من خلال مراكز ومكاتب الشباب وبمشاركة الشباب- إلى حماية النظام البيئي، والاستخدام الفعال للموارد، واكتساب عادات صديقة للبيئة، وإعادة تدوير النفايات، والتوافق مع الطبيعة.

أما في مشروع سفراء المناخ الشباب، فهنالك سعي إلى توعية الشباب المهتمين بالبيئة وتغير المناخ والراغبين في التغيير بجميع القضايا البارزة المتعلقة بالبيئة، من الأمن الغذائي إلى الغلاف الجوي، ومن صحة المياه إلى الصحة العامة، ومن تغير المناخ إلى الاحتباس الحراري.

## ز) الأعمال التي تركز على الرياضة

تولي وزارة الشباب والرياضة أهمية خاصة للأعمال التي تركز على الرياضة، إلى جانب السياسات التي تضعها والخدمات التي تقدمها، ولاسيما تلك الموجهة للشباب. ومكافأةً على الجهود المبذولة، دخلت الألعاب الأولمبية والبارالمبية التاريخ باعتبارها أكثر الأحداث الرياضية نجاحًا للرياضة التركية من حيث عدد الميداليات والرياضات التي فازت بها. مثّل تركيا 108 رياضيّين أولمبيًّين و 87 رياضيًّا بارالمبيًّا. في عام 2020، كُسِر حاجز الرقم القياسي في إجمالي عدد الميداليات، حيث فازت تركيا بـ13 ميدالية

أولمبية، منها 2 ذهبية و2 فضية و9 برونزية، و15 ميدالية بارالمبية، منها 2 ذهبية و4 فضية و9 برونزية، في دورة الألعاب في طوكيو. فاز المنتخب كرة القدم الوطني لمبتوري الأطراف، الذي يدعمه الاتحاد التركي لكرة القدم في إطار مشروع «تركيا تلعب كرة القدم»، بكأس العالم 2022.

إن أحد الأسباب الأساسية لزيادة عدد الرياضيين هو زيادة عدد المرافق الرياضية. ولاسيما أن زيادة عدد المرافق القريبة من مناطق السكن أدى إلى زيادة عدد الرياضيين الذين يمثلون تركيا على الصعيدين الوطني والدولي وزيادة معدل نجاحهم. وتسعى وزارة الشباب والرياضة إلى إقامة حوار مباشر مع الشباب والحفاظ على التواصل المستمر معهم. ومن هنا، فإن الوزارة، التي ترغب في أخذ آراء الشباب بعين الاعتبار، تريد مواصلة سياساتها وخدماتها الموجهة للشباب من خلال تعزيز التعاون والتنسيق مع الشركاء الآخرين، ومن في ذلك الإدارات المحلية. يجري تطوير مفهوم المدن الصديقة للشباب من أجل تطوير السياسات والممارسات التي تركز على الشباب في إطار الشراكة مع الإدارات المحلية. بهدف الحفاظ على التواصل المتبادل، والحصول على آراء الشباب، وإدراج إسهامات الشباب في آليات صنع القرار، استشارت الوزارة 1.3 مليون شاب خلال العام الماضي. وفي هذا السياق، تحقق إجراء أكثر من 20 بحثًا. ويجري إعداد أطلس الشباب التركي حول موضوعات مثل التطوع، وثقافة الرياضة، والمهارات الرقمية، وريادة الأعمال، والعلاقات الاجتماعية، والحياة اليومية، والانتماء الاجتماعي، ورضا الشباب عن الحياة. وبذلك، يتم السعي إلى وضع سياسات للشباب؛ استنادًا إلى تحديدات ملموسة ومستندة إلى بيانات حديثة. وتهدف وزارة الشباب والرياضة، التي تَعُدّ الشباب أفرادًا مستقلين من حيث أفكارهم ومشاعرهم وآرائهم وانتماءاتهم وأساليبهم في التعامل، لا مجرد نماذج ضيقة وشائعة أو تعريفات للأجيال- إلى الحفاظ على موقعها الشامل وغير التمييزي الذي يحتضن الاختلافات، ويوفر المساواة في الفرص والإمكانيات.

## النتائج والتوصيات:

إن تناول الشباب في فئات عمرية محددة، ووضع سياسات بناءً على ذلك فقط، لا يفيان بالغرض تمامًا بالنسبة للشباب الذين هم في الفئة العمرية نفسها، ولكنهم لا

يتمتعون بنفس نمط الحياة والدخل والمكانة والخصائص الاجتماعية والديموغرافية والثقافية والمجتمعية. لذلك، من المهم تأكيد أنه لا توجد فئة شبابية واحدة مرتبطة بالعمر فقط في جميع البلدان، وهذا الأمر لا يقتصر على تركيا وحدها.

كما هو الحال في السنوات السابقة، لا تزال قضية التوظيف، أي البطالة، تمثل أحد أبرز التحديات التي يواجهها الشباب في الوقت الراهن. إلا أن ما يميز السنوات الأخيرة هو الارتفاع المتزايد في أعداد الشباب المتعلمين، الأمر الذي جعل من بطالة الشباب أكثر وضوحًا، ولاسيما مع شيوع مصطلحات مثل: «العاطلون عن العمل من حملة الشهادات الجامعية» و«العاطلون عن العمل من الخريجين» و«البطالة بين حملة الشهادات العليا»، «NEET»، و«الشاب المنزلي»، التي تعكس أبعادًا متعددة لأزمة بطالة الشباب المتعلم.

في هذا الصدد، يعمل مكتب الموارد البشرية التابع لرئاسة الجمهورية التركية، من خلال منظمات مثل بوابة الوظائف والبرنامج الوطني للتدريب المهني، على إعداد قائمة بالموارد البشرية في تركيا، وتنفيذ أنشطة تنمية المواهب في المجالات المطلوبة، ووضع مشروعات تهدف إلى تطوير الموارد البشرية، واتخاذ التدابير اللازمة لزيادة الكفاءة والكفاءة في التوظيف في القطاع العام على وجه الخصوص. إلى جانب هذه الجهود التي تركز على القطاع العام، من الضروري جعل بيئة العمل في القطاع الخاص أكثر ضمانًا وأمانًا للقوى العاملة. أما بالنسبة للباحثين عن عمل، فتجب إزالة عدم التوافق في المؤهلات، وجعل التوفيق بين أصحاب العمل والباحثين عن العمل المناسبينَ للمؤهلات المناسبة ممكنًا قدر الإمكان.

من بين أهم المشكلات التي يمكن إدراجها ضمن حدود سنّ الشباب، مشكلتا التوظيف والتعليم اللتان تأتيان في مقدمة هذه المشكلات. بالإضافة إلى هذه المشكلات، لا ينبغي إغفال العدد الكبير من الشباب الذين أصبحوا مدمنين على الهواتف الذكية والأجهزة اللوحية وأجهزة الكمبيوتر وغيرها من الأجهزة التكنولوجية، والإنترنت وتطبيقات وسائل التواصل الاجتماعي. إلى جانب ذلك، فإن زيادة استخدام الشباب مختلف المواد المسببة للإدمان على المدى القصير والمتوسط والطويل، التي تضر بالصحة- هي من القضايا المهمة للغاية.

ومن الحقائق التي لا يمكن إنكارها أن عدد السياسات الموجهة للشباب والخدمات

المقدمة في هذا الصدد قد زاد مقارنة بما كان عليه الحال قبل عام 2002. وتركيا، التي تضمّ نسبة من السكان الشباب أعلى من العديد من البلدان في المنطقة، ولاسيما البلدان الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، تواجه مزايا وعيوبًا على حد سواء.

ومن بين المهام البارزة الموجهة إلى الشباب حل مشكلات التوظيف والتعليم والإدمان والسكن وما شابه ذلك. من أجل حل هذه المشكلات، من المهم جدًّا تحديدها. ولتحقيق هذا الهدف، يجب على المؤسسات والهيئات العامة والجامعات ومراكز البحوث والإدارات المحلية ومنظمات المجتمع المدني والمنظمات المماثلة– إجراء بحوث مستمرة حول الشباب، وتشجيع إجراء مثل هذه البحوث ودعمها. وبهذه الطريقة، سيكون من الممكن الوصول إلى المعلومات الحديثة المتعلقة بالشباب، ومن ثَمّ نقل المعلومات والتفاعل من القاعدة إلى القمة في صنع السياسات المتعلقة بالشباب. بالإضافة إلى ذلك، يجب على الوزارات والمؤسسات العامة الأخرى الرائدة أو المشاركة في سياسات الشباب، ولاسيما وزارة الشباب والرياضة، ألا تتردد في مشاركة البيانات الحديثة التي حصلت عليها أو تمتلكها حاليًّا مع الجمهور. يجب على كل منظمة تضع السياسات وتقدّم الخدمات أن تشارك الجمهور بشكل شفاف بما تحقّق إنجازه وما سيتحقّق إنجازه.

في هذا الصدد، لوحظت في السنوات الأخيرة تطورات ملحوظة في قواعد البيانات الوطنية. يجب دعم مثل هذه المبادرات والهياكل، وتجب مشاركة البيانات مع الجمهور وفقًا لمبدأ الشفافية. وبذلك، يمكن تقديم السياسات التي وُضِعت والخدمات التي جرى تقديمها، وبناءً على مبدأ «ما قمنا به هو ضمان لما سنقوم به»، تمكن إقامة علاقة صحية، قائمة على الثقة بين وزارة الشباب والرياضة، وغيرها من الوزارات التي تؤدّي دورًا نشطًا في عمليات وضع السياسات وتقديم الخدمات المتعلقة بالشباب، والإدارات المحلية، والجامعات، ومنظمات المجتمع المدني.

في هذا السياق، تمخضت عن دراسة السياسات المتعلقة بالشباب على مدى أكثر من 20 عامًا مجموعة من التوصيات. وسنورد هذه التوصيات فيما يأتي في شكل بنود:

• تحديد احتياجات الشباب وتوقعاتهم ومخاوفهم، ودعم الأنشطة البحثية للحصول على بيانات حديثة بشأن هذه المسائل.

• تحديد المؤسسات العامة أو الخاصة التي تعمل في مجال الشباب، وإنشاء وحدة تنسيق فعالة ونشطة وتعاونية، وعدم السماح للعقبات البيروقراطية بأن تعوّق عمل هذه المؤسسات.

• مراقبة منظمات المجتمع المدني العاملة في مجال الشباب، وتقديم المساعدة لهذه المنظمات في المجالات المادية والمؤسسية والتجريبية وغيرها، حتى تتمكن من العمل بشكل أكثر كفاءة، وتحقق قيمة مضافة للبشرية والمجتمع.

• ضمان استخدام الموارد دون إهدارها في وضع سياسات الشباب، والتفكير في الحصول على الموارد من المنظمات الدولية والقطاع الخاص قبل الموارد العامة في هذا الصدد.

• تعميم الدعم المادي والمعنوي للشباب المحرومين والمعوّقين، ومنع إقصائهم وتهميشهم.

• ضمان استفادة كل شاب بشكل عادل من الخدمات المتعلقة بالشباب، وضمان المساواة في الفرص والإمكانيات قدر الإمكان.

• ضمان تطوير المزيد من الفرص الرياضية للشباب، وضمان توفير مرافق رياضية يمكن الوصول إليها على نطاق أوسع.

• ضمان تطوير سياسات تتيح للشباب العزف على آلة موسيقية واحدة على الأقل، وزيادة تمثيلهم في المسابقات الوطنية والدولية والعروض والفعاليات المماثلة في مجال الثقافة والفنون.

• ضمان تطوير سياسات تسمح بممارسة حِرَف ومِهَن معينة بشكل نشط خارج أوقات التعليم والتدريس؛ من أجل تعزيز علاقة المعلم والتلميذ في سنّ مبكرة، وتطوير العلاقات الاجتماعية، والابتعاد عن العوامل المسببة للإدمان، وإنشاء علاقات حيوية وعملية بين الشباب والحياة اليومية والعملية.

• ضمان إشراك الأُسَر والمدارس والبيئة الاجتماعية في عملية وضع السياسات الموجهة للشباب، والسير معًا كمجتمع على الطريق الذي يجب قطعه من أجل مصلحة الشباب.

• اتخاذ التدابير اللازمة لتقليل بطالة الشباب إلى أدنى حد ممكن، وتمكين الشباب من تعرف الحياة العملية في أثناء فترة دراستهم، ووضع سياسات تهدف إلى إقامة علاقات بين الشباب والحياة العملية النشطة في أثناء فترة دراستهم.

• اتخاذ التدابير اللازمة لتقليل فَقْر الشباب إلى أدنى حد ممكن، وإزالته تمامًا إن أمكن.

• تحقّق تقدّم مهمّ للغاية من خلال برنامج التدريب الوطني. ويمكن تنفيذ هذه المبادرة، التي تُنفَّذ في إطار المؤسسات العامة، في القطاع الخاص أيضًا، وضمان تحديث محتوى الدروس النظرية في الأقسام ذات الصلة في الجامعات بشكل مستمر بما يتناسب مع الحياة اليومية، وزيادة فرص التدريب المهني وتحسين جودته.

• تمكين الشباب غير الملتحقين بالتعليم، أو العمل من المشاركة في هذه المبادرات.

• توفير الدعم المادي والمعنوي للشباب الذين لا يرغبون في الالتحاق بالتعليم الجامعي، ولا يرغبون في المشاركة في هذه العملية؛ لتمكينهم من تأسيس حياة، والزواج، والحصول على عمل، وضمان وضع سياسات لتغيير المفاهيم الاجتماعية في هذا الصدد.

• تشجيع جهود الشباب في مجال ريادة الأعمال، وحفزهم في هذا الصدد.

• ضمان إعادة الشباب الجانحين إلى المجتمع، ومنع وصمهم وإقصائهم وتهميشهم قدر الإمكان، ومنعهم من الانجرار إلى السلوك الإجرامي، واتخاذ التدابير الوقائية اللازمة؛ لمنعهم من الانخراط في الجريمة أو الانجرار إليها.

• اتخاذ التدابير اللازمة لحماية الشباب من المواد المسببة للإدمان، وضمان علاج المدمنين، وإجراء هذا العلاج لا مع الشباب فقط، بل مع أُسَرهم ومدارسهم ومحيطهم الاجتماعي، ودعم تطوير المجتمع المدني في هذا المجال.

• منع تعرّض الشباب لأي نوع من أنواع الاستغلال.

• إن خفض سن الانتخاب والترشح إلى 18 عامًا يمثل مكسبًا كبيرًا للشباب في تركيا مقارنة بالدول الأخرى. وفي هذا الأمر ضمان زيادة تمثيل الشباب سياسيًّا.

• تشجيع الشباب على القيام بدور أكثر نشاطًا في منظمات المجتمع المدني، وتعزيز مجال المجتمع المدني الخاص بالشباب في هذا الصدد.

• توفير برامج متنوعة لتعريف الشباب بشكل محايد بتاريخ الدولة العثمانية وجمهورية تركيا وتاريخ العالم، مع التركيز بشكل خاص على برامج تتناول تاريخ تركيا الحديث.

• ضمان تقديم رحلات داخلية تُمكّن الشباب من الاستفادة منها، وتمكينهم من تعرّف تركيا، موطنهم الأصلي.

• تشجيع الشباب على السفر خارج تركيا من خلال برامج مُخصّصة، تُتيح لهم فرصة خوض غمار الحياة اليومية وتجربة جوانب مُتعددة من الحياة في بلدان مُختلفة، وإثراء معارفهم وخبراتهم.

• زيادة الأنشطة الثقافية والفنية المُوجهة للشباب.

• ضمان توزيع الفرص والإمكانيات التي تُتيحها الرقمنة على جميع الشباب على نحوٍ عادل، والتحسين المُستمر لهذه العملية، واتخاذ الإجراءات اللازمة لتكييف الشباب مع الفرص الجديدة المُتاحة.

• ضمان القضاء على المحتوى الضار في وسائل الإعلام الرقمية، ووضع سياسات لإنتاج محتوى موثوق ومفيد.

• ضمان اتخاذ التدابير اللازمة للحد من هجرة الأدمغة، ومنع حدوثها إن أمكن، ومنع حدوثها في الاتجاه المُعاكس.

• زيادة التواصل مع الشباب من أصل تركي المُقيمين في الخارج، وتنظيم المزيد من الفعاليات للحفاظ على الروابط التي تسعى العديد من المؤسسات إلى ترسيخها.

• تنفيذ التدابير اللازمة لدمج الشباب الأجانب المقيمين في تركيا. وضمان تعريض هؤلاء الشباب للتمييز والتدخلات المعادية للأجانب، ووضع سياسات لإطلاق العنان لإمكاناتهم بما يُسهم في تحقيق قيمة مضافة لتركيا.

• ضمان زيادة المرافق والبرامج والممارسات القائمة وتحسين جودتها، بما يُمكّن الشباب من قضاء أوقات فراغهم بطريقة آمنة ومُفيدة.

• ضمان توسيع نطاق برامج الإرشاد للشباب، مع التركيز على نهج فردي إن أمكن، بالإضافة إلى استثمارات وخدمات جماعية وواسعة النطاق. والاستماع «بصدق» إلى الشباب، ومعالجة مخاوفهم، وبناء روح الود معهم.

• ضمان زيادة حوافز تشجيع التطوع.

• ضمان مشاركة الشباب بفاعلية في وضع سياسات الشباب وتنفيذها، والتأكد من أنهم ليسوا مجرد أغراض، ومنع اعتبارهم مجرد مرحلة مؤقتة، وإعطاء الأولوية للسياسة والسوق في سياسات الشباب، وضمان استدامتها، وعدم خضوعها لفترات انتخابية.

• ضمان ملاءمة السياسات والإستراتيجيات لاحتياجات الشباب ذوي المهارات المتنوعة. وتقديم الخدمات.

• وضع برامج لتنمية مهارات الشباب، لا بشكل فردي فقط ، بل بشكل تعاوني أيضًا.

• يُعَدّ الرصد والتقييم المستمر لسياسات الشباب، ومواصلة الجهود لتطوير أكثر السياسات فعالية– أمرًا بالغ الأهمية.

## الهوامش والمراجع

1. Tıp bilimi bakış açısıyla bu süreç, 0-28 gün, yenidoğan; 28 gün-24 ay, bebek, 2-11 yaş, çocuk ve 12-16 yaş, adolesan tasnifiyle tarif edilmektedir.
2. Birleşmiş Milletler'e ve Türkiye İstatistik Kurumu'na (TÜİK) göre gençlik dönemi, 15-24; Gençlik ve Spor Bakanlığı'nın "Ulusal Gençlik ve Spor Politikası Belgesi"ne (2013) göre, gençlerin yaş aralığı 14-29 olarak kabul edilmektedir.
3. 65 ve üzeri yaşlara sahip olanlar "genç yaşlı" (65-74), "orta yaşlı" (75-84) ve "ileri yaşlı" (85 ve üzeri) olmak üzere üç alt gruba ayırmaktadır. Jeong-Hye Park ve Se-Won Kang, "Social Interaction and Life Satisfaction among Older Adults by Age Group", Healthcare, 11(12), 2951, 2023.
4. Ne Eğitimde Ne İstihdamda (NENİ) olan gençler olarak Türkçe'ye tercüme edilen bu kavram, İngilizce köken olarak Neither in Education nor in Employment and Training'in (NEET) kısaltması şeklinde kullanılırken aynı zamanda olgunun NEİY (Ne Eğitimde Ne İstihdamda Ne Yetiştirmede) ve Ev Genci kullanımları ön plana çıkmaktadır.
5. Sanayi ve Teknoloji Bakanlığı, "Kadın, Genç Girişimci ve KOBİ'ler Destekleniyor", https://www.sanayi.gov.tr/medya/haber/kadin-genc-girisimci-ve-kobiler-destekleniyor (Erişim: 07.07.2025).

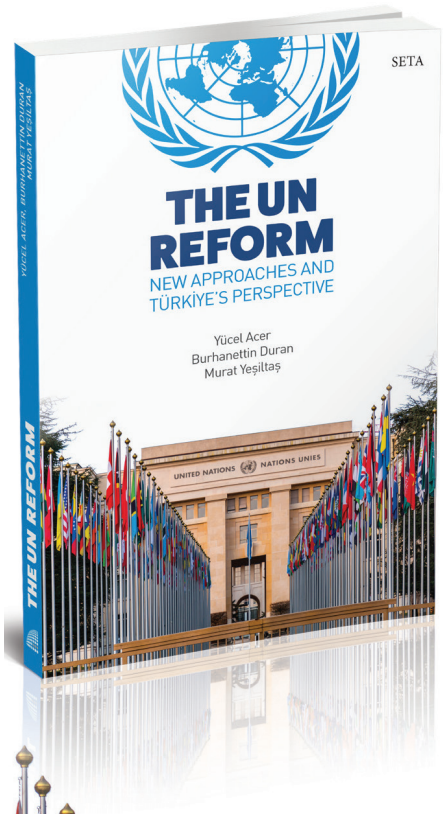


# THE UN REFORM

## NEW APPROACHES AND TÜRKİYE'S PERSPECTIVE

Yücel Acer
Burhanettin Duran
Murat Yeşiltaş

setavakfi setadc setav setavakfi
www.setav.org/en • books@setav.org

SETA